خلال حلقة نقاشية افتراضية عن "الغاز الحر في الكويت"

الدارمي: «نفط الكويت» رفعت إنتاج الغاز الحر إلى 550 مليون قدم مكعبة يوميا خلال 2020

الميع: الخطة المستقبلية تستهدف الوصول إلى انتاج 950 مليون قدم مكعبة يوميا الحر في 2023

نظمت وزارة النفط الكويتية صباح أمس الثلاثاء حلقة نقاشية افتراضية بعنوان (الغاز الحر في دولة الكويت) ناقشت خلالها عمليات الانتاج للغاز الحر والنفط الخفيف في البلاد والخطط المستقبلية لزيادة الانتاج.

وقالت كبير مهندسي المكامن في شركة نفط الكويت م.نورا الميع أنه انطلاقا من التوجهات الاستراتيجية لمؤسسة البترول الكويتية فان الكويت تسعى الى زيادة عمليات استكشاف وانتاج الغاز الطبيعي غير المصاحب، حيث تم اكتشاف اول بئر للغاز الحر في عام 2005 في أم النقا بشمال دولة الكويت.

وذكرت انه تم كذلك اكتشاف المكامن الجوراسية في حقول شمال الكويت (الروضتين والصابرية وظبي وأم نقا وبحرة) مما دعت الحاجة لإنشاء 4 منشآت جوراسية لإنتاج الغاز غير المصاحب، مبينة انه تم تدشين منشأة (EPF– 50) وتم تشغيلها في سنة 2008 ، ومنشأة الصابرية التي تم تشغيلها في نهاية عام 2017، ومنشآتي شرق وغرب الروضتين في 2018.

وقالت أنه في عام 2020 وصل إجمالي انتاج المنشآت الاربع الى 550 مليون قدم مكعبة يوميا من الغاز الحر (الغير مصاحب).

وذكرت أن حقول الغاز الحر لديها ظروف انتاجية صعبة تتمثل في ارتفاع نسبة غاز كبريتيد الهيدروجين السام التي تتراوح بين 2 % إلى 8 % ، وارتفاع درجات الضغط والحرارة التي تصل الى 280 فهرنهايت (ما يعادل 130 درجة مئوية)، فضلا عن الاعماق الكبيرة للآبار التي تصل إلى 16.5 ألف قدم.

وحول الخطة الاستراتيجية لإنتاج الغاز الحر في الكويت قالت الميع أن شركة نفط الكويت وضعت خطة لإنتاج الغاز الحر على 3 مراحل، وهي المرحلة الاولى لإنتاج ما يقارب 175 مليون قدم مكعبة في اليوم من الغاز الحر، حيث تم تحقيق هذه المرحلة من خلال تشغيل منشأة الانتاج المبكر (EPF– 50) ، وتم رفع انتاج المحطة الى 210 مليون قد قياسي يوميا من الغاز الحر.

وذكرت ان المرحلة الثانية الحالية تم رفع الانتاج الى ما يقارب 550 مليون قدم مكعبة يوميا من الغاز الحر، حيث تم تحقيق هذه المرحلة من خلال تشغيل منشآت الانتاج الجوراسي في الصابرية وشرق وغرب الروضتين.

وأشارت الى ان المرحلة الثالثة المستقبلية تهدف من خلالها شركة نفط الكويت للوصول إلى انتاج 950 مليون قدم مكعبة يوميا من الغاز الحر في 2023.

وقالت انه ينتج حاليا 127 بئر جوراسي لسد احتياج المنشآت وللوصول للأهداف الاستراتيجية، وتهدف الخطة المستقبلية الى الاستمرار في انتاج 950 مليون قدم مكعبة من خلال ادخال وحدتي الانتاج المبكر 4 و 5.

من جانبها قالت كبير جيولوجي في شركة نفط الكويت اريج الدارمي أن مكامن النفط في الكويت التي تحتوى على غاز حر "صعبة للغاية" وتصل إلى أعماق كبيرة جدا تصل الى نحو 6 اضعاف طول برج خليفة تحت الارض، وهذه الظروف القاسية تتطلب معدات انتاج خاصة يتم استيرادها من المصنعين لتتناسب مع طبيعة الحقول في الكويت.

وذكرت الدارمي ان شركة نفط الكويت قامت خلال 2020 برفع مستويات انتاج الغاز الحر لتصل الى 550 مليون قدم مكعبة يوميا في سبتمبر 2020 وذلك لتغطي انخفاض انتاج الغاز المصاحب الذي تزامن مع تخفيض انتاج الكويت تطبيقاً لالتزامات الكويت في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وحلفاؤها المستقلين من الخارج (أوبك+).

وأوضحت ان شركة نفط الكويت تقوم سنويا بحفر ما بين 22 إلى 23 بئر للغاز الحر في السنة، مبينة ان انتاج كمية 550 مليون قدم مكعبة يوميا من الغاز في الكويت تأتي من 9 حقول حاليا، مشيرة الى ان الشركة لديها 100 بئر نشط.

وتقدمت الدارمي بالشكر الى وزارة النفط لدعمهم الكبير على مدار السنوات الماضية، مضيفة:" نظراً لخطط التوسع السريعة في الحقول الجوراسية والتحديات المتزايدة في شمال الكويت سيكون من المهم تعزيز التعاون الوثيق مع وزارة النفط بشكل أسرع وأكبر حتي يتم تحقيق الاهداف والغايات المشتركة".

وتابعت قائلة:" نشكر وزارة النفط وقيادتها ونعرب عن امتنانا العميق لهذا التعاون مما ساهم للوصول الى المستوى الحالي لنجاح انتاج الغاز الجوراسي، حيث ان هذا التعاون المتواصل سيكون حاسم للوصول الى اهداف انتاج أكثر تحدياً وجرأة في السنوات الاربع او الخمس المقبلة من حقول الغاز الجوراسية في شمال الكويت".

وقدمت الدارمي خلال الحلقة النقاشية اول عينة للنفط الصخري المستخرج في الكويت والتي تم استخراجها من احد الابار في البلاد بتكنولوجيا جديدة وفي ظروف غير عادية.

وفي سؤال حول الهدف الاستراتيجي لإنتاج الغاز الحر في الكويت قالت الدارمي ان شركة نفط الكويت تهدف للمحافظة على انتاج 950 مليون قدم مكعبة يوميا خلال السنوات العشر المقبلة، مشيرة الى ان الخطط الموضوعة تتوقع انخفاض ذلك الانتاج خلال تلك الفترة الطويلة، ولكن سيعوضها الاستكشافات الجديدة التي تقوم بها المجموعات المختلفة في الشركة لتطوير الانتاج وفقا للمستجدات.

وحول مستجدات انتاج الغاز في العالم وانخفاض سعره بشكل كبير نتيجة تفشي جائحة كورونا في العالم وتأثيرها على معدلات الاستهلاك ومدى لجوء الكويت للاعتماد على الاستيراد بدلا من انتاج الغاز بكلفة مالية مرتفعة قالت الدارمي ان الكويت مستمرة في خطط الانتاج كما هي وذلك لتلبية احتياجات وزارة الكهرباء والماء من الغاز، مشيرة إلى ان انتاج الغاز في الكويت يعتبر تنافسيا حيث يستخرج معه كميات من النفط الخفيف عالي الجودة الذي يترفع اسعاره عالمياً وتقوم مؤسسة البترول الكويتية بخلطه مع خام التصدير الكويتي لرفع درجة النقاوة.

من جانبه ، أكد كبير جيولوجي فريق التقييم الاستكشافي في شركة نفط الكويت رياض ابراهيم أبو طالب على ان عمليات الاستكشاف عن الغاز الحر في البلاد مستمرة للوصول الى الخطة الاستراتيجية المرجوة للإنتاج والمحددة من قبل الدولة المتمثله في مؤسسة البترول بزيادة احتياطيات النفط والغاز.

ولفت أبو طالب الى ان هناك تحديات كثيرة تواجه الشركة في اطار انتاج هذا النوع من الغاز، كونه يقع تحت اعماق كبيرة تبدأ من 18 الف قدم تقريبا في الحقول الجنوبية لدولة الكويت في طبقات خف و عنيزه ، وصولا الى اعماق تصل الى 22 ألف قدم في شمال الكويت والتي تتطلب احيانا الى معدات خاصه قد لا تتوفر احيانا في السوق العالمي.

وقال ان مؤسسة البترول الكويتية هي المعنية برصد ميزانيات تلك العمليات الاستكشافية للعشرة سنوات المقبلة وهي مرحلة تحويل المكمن الى مرحلة الانتاج الفعلي للغاز بشكل كامل اذا نجحنا في اكتشاف الغاز. واوضح ان تقليص مصروفات القطاع النفطي تماشيا مع أوضاع جائحة كورونا تعد من اسباب التأخير في عمليات الاستكشاف التي قد تؤثر على تحقيق استراتيجية المؤسسة لسنة 2040 ، مشيرا في الوقت نفسه إلى ان الشركة تقوم بالدراسات الدقيقة على حجم الغاز في المكمن المستهدف قبل حفره و تحويله الى مرحلة الانتاج و نقوم بعمل دراسة جدوى اقتصادية لكمية الغاز المتوفرة اذا كانت الكميات مجديه تجاريا بالنسبة لتكلفة الحفر للبئر كون تكلفة الانتاج عالية جدا.

من جانبها، قالت مديرة العلاقات العامة في وزارة النفط الشيخة تماضر خالد الأحمد الصباح في مداخلة لها خلال الحلقة النقاشية الافتراضية أن الكويت لا تدخر جهدا في تأهيل بنيتها التحتية وتوسعتها ومواكبتها لكافة التقنيات المتنوعة، وذلك من خلال مجموعة ضخمة من المشاريع الرامية إلى زيادة الإنتاج وتحقيق استراتيجيتها بهدف السير قدما وبخطوات ثابتة نحو الريادة في القطاع النفطي باعتباره عصب الاقتصاد الكويتي وعموده الرئيسي.

وذكرت الشيخة تماضر خالد الأحمد الصباح ان شركة نفط الكويت تسير قدماً في تنفيذ خططها الطموحة لإنشاء العديد من المشاريع التي تهدف إلى زيادة إنتاج الغاز الحر من خلال الوصول إلى أحدث الوسائل التكنولوجية واكتساب الخبرات العالمية، بالإضافة الى تأهيل الكوادر الوطنية وجعلها قادرة على مواجهة التحديات التي تواجه صناعة النفط والغاز.

وقدمت خلال المداخلة الشكر إلى شركة نفط الكويت ولكافة العاملين على مشاريع الغاز الحر والجهد الذي يبذله الجميع من الدراسات والتحضيرات والاجتماعات رغم انتشار جائحة كورونا في البلاد والعالم أجمع، متمنية السلامة للجميع.

جانب من الحلقة النقاشية الافتراضية

أبو طالب: عمليات الاستكشاف في البلاد مستمرة للوصول إلى الخطة الإستراتيجية المرجوة للإنتاج

تماضر الصباح: مجموعة ضخمة من المشاريع تستهدف السير قدما نحو الريادة في القطاع النفطي

حققت عائدات بنسبة 45 في المئة بـ 8.2 ملايين دولار

«الكويتية للاستثمار»: أداء قياسي لمحفظة التكنولوجيا في عام «كورونا»

الدهيم: نجني ثمار إستراتيجية الشركة بعدما أثبتت نجاحها وقت الأزمات

رغم الركود الاقتصادي الهائل الذي خيم على دول العالم جراء جائحة فيروس كورونا، أعلنت الشركة الكويتية للاستثمار تحقيق محفظة التكنولوجيا، التي أطلقتها منذ سنوات، أداء غير مسبوق بعوائد بلغت نسبتها 45 في المئة بواقع 8.2 ملايين دولار أرباحاً استثمارية عن الفترة من 1 يناير 2020 إلى 31 ديسمبر 2020.

وأوضحت الشركة في بيان، أن هذا الأداء المتميز يؤكد نجاح سياسات واستراتيجية الكويتية للاستثمار، ما أوصلها إلى جني ثمار تلك الجهود الكبيرة التي قام بها فريق إدارة الشركة خصوصا مع تحديات وباء كورونا، والذي يعتبر إنجازا كبيراً للشركة على مدار عام كامل استطاعت خلاله تحويل هذا الركود لصالحها.

من جهته قال مدير إدارة المحافظ والصناديق العالمية في الشركة الكويتية للاستثمار خالد الدهيم، إن العالم يشهد تغيرات جذرية سريعة على الصعيد الاقتصادي بالتحول من آليات الاقتصاد التقليدي إلى الرقمي وهو ما كانت تراهن عليه الشركة الكويتية للاستثمار عندما قامت بإطلاق محفظة في الاستثمارات الغير تقليدية "thymatic" التي تضم "الروبوتكس" والاستثمارات الصديقة للبيئة، وكذلك تضم استثمارات في القطاع الطبي والسيارات الكهربائية.

خالد الدهيم

سوق واعدة

وأضاف أن الكويتية للاستثمار استهدفت كثير من شركات التكنولوجيا المالية fintech والاستثمارات المستدامة، لتؤسس بذلك سوقاً واعدة لعملائها تستطيع من خلاله تحقيق أفضل العوائد، مشيراً إلى أن المتغيرات السريعة في أسواق رأس المال العالمية وما صاحبها من انعكاسات على أدائها، خلقت أدوات استثمارية جديدة في قطاعات مختلفة وجعل من الصعوبة تحقيق العوائد من خلال الاستثمار في الأسواق التقليدية أو قطاع منفرد على المدى الطويل.

توزيع ديناميكي

وأشار الدهيم إلى أن فريق الشركة يقوم بدراسة أنسب الأسواق ووضع منظور عالمي لتوزيع الأصول يتم من خلاله اختيار الاستثمارات المناسبة بعد دراستها حسب التحليلات الكمية والنوعية وبناء على التوزيع الجغرافي للأصول في حال ملاحظة وجود أية فرصة يمكن اغتنامها لتحقيق أعلى عائد بأقل مخاطر.

وتوقع الدهيم أن يشهد العام الحالي تقلبات متعددة على جميع الأصعدة، لاسيما أسواق الأسهم التي شهدت قفزة قوية خلال الفترة الماضية، وذلك نظراً لضبابية السقف الزمني لجائحة كورونا وما تسببه من تداعيات كارثية على اقتصادات العالم.

إن الأداء المشار إليه سلفاً ليس بالضرورة مؤشراً ولا يُنبئ عن الأداء المستقبلي وأن ما تم تحقيقه من عائد على الاستثمار في السابق، لا يمكن الاعتماد عليه بالنسبة للنتائج المستقبلية.

بفضل متانة مركزها المالي ونموذج أعمالها وسيولتها المالية الممتازة

«ستاندرد آند بورز» تؤكد تصنيفها الائتماني لمؤسسة ضمان الاستثمار" بدرجة «AA-»

أكدت وكالة ستاندرد آند بورز تصنيف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "ضمان" بدرجة AA– مع مراجعة النظرة المستقبلية من مستقرة الى سلبية.

وأرجعت الوكالة في تقريرها الصادر بهذا الشأن تأكيد تصنيف "ضمان" بدرجة AA– إلى متانة مركزها المالي ونموذج أعمالها وكفاية رأس مالها وسيولتها المالية الممتازة. وأضافت وكالة ستاندرد آند بورز أن استمرار ارتفاع السيولة المالية لـ "ضمان" يمثل عاملا قويا في تصنيفها مقارنة بهيئات الضمان متعددة الأطراف الأخرى. كما أشارت إلى استقرار وتواصل الدعم من قبل مساهميها على الرغم من ارتفاع مخاطر الأعمال في عدد من الدول الأعضاء.

وفي ظل استمرار وباء كوفيد 19 وبطء حملة التطعيم في مختلف الاقتصادات الناشئة، تتوقع وكالة ستاندرد آند بورز أن يكون عام 2021 مليئا بالتحديات بالنسبة للمؤسسة حيث تتوقع أن يتعافى الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول الأعضاء بالمؤسسة بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي بشكل متواضع ما بين 2 و3% في المتوسط.

عبد الله أحمد الصبيح

وأكد عبد الله أحمد الصبيح، المدير العام للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "ضمان" أن نجاح المؤسسة في المحافظة على تصنيفها الائتماني المرتفع منذ عام 2008 وحتى الآن، وذلك رغم التحديات التي تشهدها أسواق عملها جراء فيروس كورونا المستجد والاجراءات المصاحبة له، يعود الى متانة مركزها المالي ونموذج أعمالها وكفاية رأس مالها وسيولتها المالية الممتازة.

وأوضح أن المؤسسة تسعى لمواجهة التحديات ومنها تراجع حجم الأنشطة الاستثمارية والتجارية عبر تكثيف أنشطتها التسويقية وتوسيع النطاق الجغرافي لأعمالها في عدد من الأسواق جديدة، مع مواصلة دعم وكالات تأمين ائتمان الصادرات الوطنية العربية من خلال مختلف اتفاقيات إعادة التأمين، وذلك في إطار رسالتها الرامية إلى بناء القدرات التأمينية في الدول الأعضاء. يذكر أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "ضمان" تأسست عام 1974 ومقرها دولة الكويت، كمؤسسة متعددة الأطراف تضم في عضويتها جميع الدول العربية وأربع مؤسسات مالية عربية مشتركة، وتقدم خدمات تأمينية متخصصة ضد مخاطر الائتمان والمخاطر السياسية بهدف تسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ودعم الصادرات والواردات العربية.

الصبيح : مواجهة التحديات عبر تكثيف المؤسسة لأنشطتها التسويقية وتوسيع النطاق الجغرافي لأعمالها